المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة للتكتلات الاقتصادية الاقليمية

المحاضرة الثامنة: الاقليمية الحديثة و لتفاعل بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف

شهد العالم اتجاها ونموا متزايدا نحو إنشاء التكتلات الإقليمية سار بالتوازي مع الاتجاه نحو التحرير على الصعيد الدولي. وهو مانتج عنه اتجاهين:

تتبناه منظمة التجارة العالمية ومن قبلها الجات فهو يسعى إلى قيام سوق عالمية واحدة ومفتوحة أمام الجميع على قدم المساواة –على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي-

يسعى إلى إدماج اقتصاديات مختلفة في سوق واحدة تتبادل فيها الدول الأعضاء مزايا جمركية وغير جمركية دون أن تمتد تلك المزايا إلى الدول غير الأعضاء

الاقليمية الجديدة

المفاهيم الأساسية للإقليمية الجديدة:

الاقليمية الحديثة

سياسة مصممة لخفض الحواجز التجارية بين بعض الدول بغض النظر عما إذا كانت هذه الدول متجاورة أو حتى متباعدة جغرافيا، فرغم أن العامل الجغرافي يبقى العامل الرئيسي المحدد للبناء الإقليمي لكنه لم يعد الشرط الوحيد لهذا البناء، فبإمكان الدول أن تنتمي إلى ترتيبات إقليمية بحسب معيار المصالح المشتركة بغض النظر عما إذا كانت منتمية إلى الإقليم جغرافيا

الاقليمية التقليدية

عملية التفاعل بين مجموعة من الدول الواقعة في إقليم جغرافي معين بهدف تشجيع التدفقات الاقتصادية والتجارية بينهم من خلال اتفاقيات رسمية قد تشمل الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي، وبذلك يرتبط المفهوم التقليدي للإقليمية باتفاقيات رسمية تحوي أهداف يراد تحقيقها ووسائل وآليات يتم التوصل من خلالها لتحقيق هذه الأهداف وهو ما يتطلب ويستلزم وجود بناء مؤسسي لتحقيق ذلك

يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليس بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء. كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة اصطلاح تكتلات التجارة القارية وتلك الترتيبات تتسم بثلاث سمات هي: أن أغلب دول العالم تنتسب إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل، أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار وأن إنشاء التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم.

محددات نجاح الإقليمية الجديدة:

1- مستوى التكامل في مجال تجارة الحدود والاستثمارات: فكلما كان هناك تكامل عميق في ظل وجود مبادرات فعالة لتشجيع تجارة الحدود والاستثمارات الحدودية كلما زاد احتمال نجاح الترتيب الإقليمي.

2 –كفاءة المؤسسات: حيث تزيد احتمالات نجاح التكتل الإقليمي كلما تمتع بمؤسسات ناضجة وعلى مستوى عال من الكفاءة .

3- **الالتزام والدعم السياسي:** حيث تزيد فرص نجاح تجارب التكامل الإقليمي مع التزام الأعضاء بما اتفقوا عليه عند التفاوض، كما يلعب الدعم السياسي دورا هاما في استمرارية التجمع الإقليمي برغم الصعاب التي تواجهه.

4- **عدالة وتبادلية الالتزامات:** فكلما تمتع الترتيب الإقليمي بتبادل الالتزامات بين الدول الأعضاء، وعدالة هذه الالتزامات كلما كبرت احتمالات نجاحه.

5- **تزايد عدد الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي**، وهذا ينعكس على تزايد احتمال توافر بعض المنتجين الأعضاء الأكثر كفاءة وذوي الإنتاجية المرتفعة ومن ثم تزايد فرص التخصص الكفء للموارد وخلق التجارة.

6- **قوة العلاقات الاقتصادية وحجم الناتج الإجمالي للدول الأعضاء قبل قيام الترتيب الإقليمي**، حيث تزيد احتمالات نجاح الترتيب الإقليمي كلما تمتع أعضاؤه بحجم مرتفع من الناتج المحلي الإجمالي وانفتاح التجارة، فقيام هذا التكتل بين الشركاء التجاريين الطبيعيين يسمح بتزايد فرص التبادل التجاري بين دول هذا التكتل ويحد من الآثار السلبية لتحويل التجارة، ويعد حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من عوامل نجاح الإقليمية الجديدة، حيث كلما كبرت هذه النسبة يؤثر التعاون الإقليمي ايجابيا على العمالة والنمو في الأجل الطويل.

عوامل انتشار الإقليمية الجديدة:

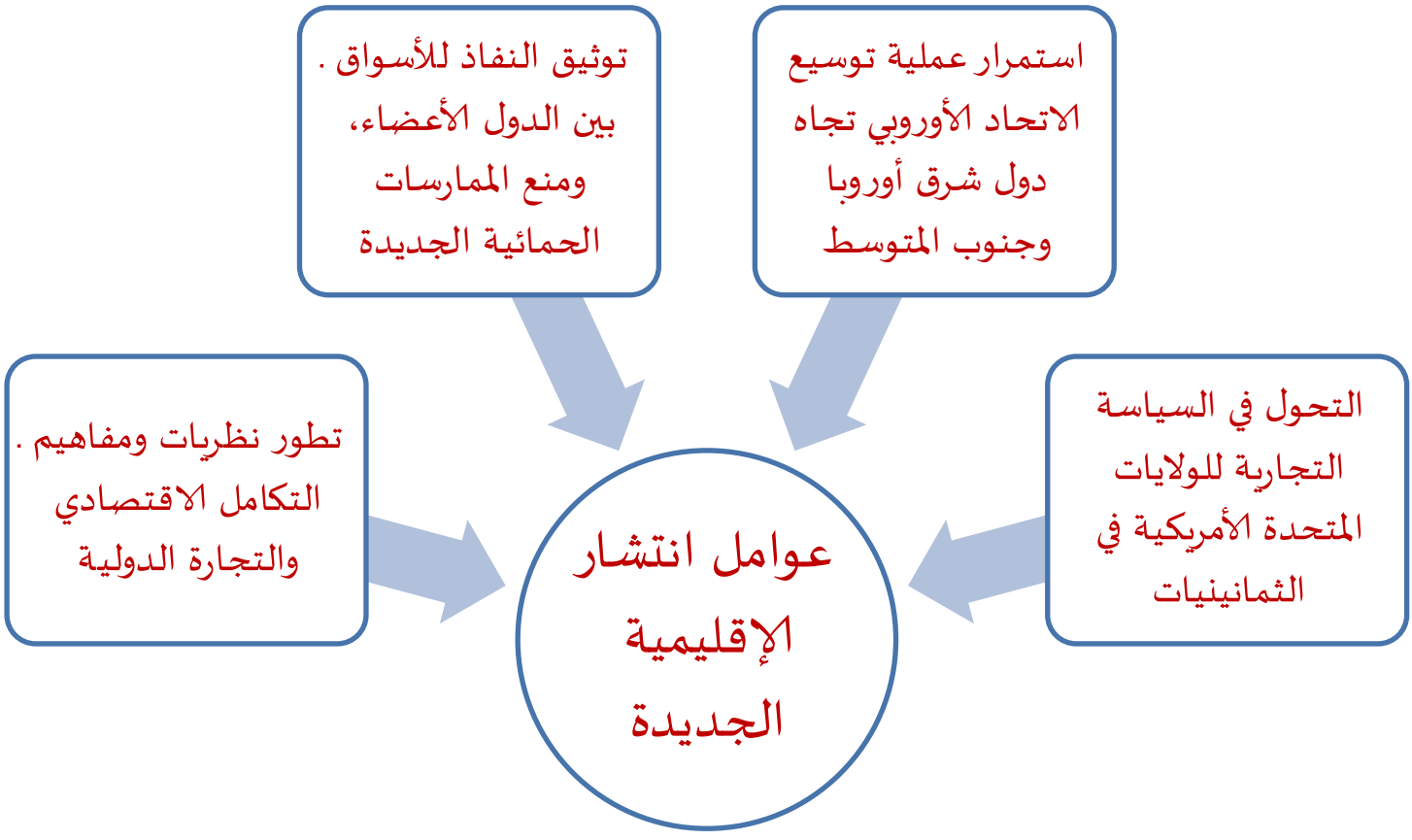

الجدل القائم حول العلاقة بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف:

على الرغم أن إنشاء منظمة التجارة العالمية مثل حدثا غير مسبوق على صعيد تحرير التجارة الدولية وتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف فإن الترتيبات التجارية الإقليمية تنتشر بشكل يوحي بأنه لا توجد أي علاقة بين الإطارين، الا أن الاقتصاديون والمنظرون اختلفوا حول العلاقة بين التوسع المطرد في الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقتها بالإطار متعدد الأطراف الذي أرست قواعده الأولى اتفاقية "الجات"، ويمكن تقديم الاختلاف في الرأي حول هذه الجدلية فيما بين الدول كالآتي:

الفريق الاول

يرى أن استفحال ظاهرة الإقليمية وما يصاحبها من استقطاب جيوي للتجارة العالمية يتناقص مع منطق التحرير الشامل للمبادلات في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التي تقودها الجات، ليس فحسب لأنه أيضا ينذر بانقسامات عالمية باعتبار أن هذا الاستقطاب يعني تجزئة الاقتصاد إلى مناطق تفضيلية

الفريق الثاني

لا يرى أي تعارض بين إقامة التكتلات التجارية الإقليمية والتحرير المتعدد الأطراف للتبادل التجاري إذ لم تنغلق هذه التكتلات على نفسها من خلال زيادة القيود على المنتجات القادمة من الخارج

إلا أن بعض المنظرين يدافعون عن الإقليمية بأنها أفضل من التجارة متعددة الأطراف لأنها تؤدي إلى التحرير بكفاءة أكثر وبصورة أسرع من الترتيبات الإطار متعدد الأطراف، وذلك راجع إلى محدودية الدول الداخلة في التكتلات الإقليمية التي تعمل على تخصيص الموارد بصورة أفضل في ظل وجود مجال واسع لتخصص أطراف التكامل وتقسيم العمل فيما بينهم، وأنها ستكون أكثر تأكيدا وغير قابلة للرجوع عنها وأنها لن تتأثر بالسياسات الخارجية للدول الأعضاء كما في حالة التجارة متعددة الأطراف

ويمكن التركيز على أربع حقائق لتوضيح مكانة هذه التجمعات في إطار العولمة وموجات التحرير التجاري متعدد الأطراف:

أن هذه الترتيبات الإقليمية لم يرد لها أن تكون بديلا عن عولمة الاقتصاديات الوطنية ولا عن شمولية اقتصاد السوق بقدر ما يراد لها أن تكون تأسيسا متوسطا بين الفضاءات الوطنية القائمة والبعد العالمي للعولمة من خلال الاستفادة من مزايا التداخلات الإستراتيجية بين الدول والقطاعات وبالتالي توظيف اقتصاديات الحجم الجهوية المتوفرة.

أن شكل العولمة لا يراد له أن يكون شموليا بقدر ما ينظم على أساس أن تكون قاعدته ومرتكزاته جهوية قطبية.

أن أدوات العولمة الاقتصادية تغض الطرف عن ممارسات هذه التجمعات الحمائية ومنح بعضها شروطا تفضيلية.

أن هذه الترتيبات الإقليمية تعطي الانطباع بتدريجية الانخراط في العولمة، ومعنى مبدأ التدريجية هنا أنه من الضروري تكوين تكتلات جهوية متجانسة قبل صهرها في الإطار الشامل

والمعيار المحوري الذي يمكننا الاحتكام إليه للإجابة على هذه الجدلية يرتكز أساسا على الإرادة السياسية والاقتصادية الكامنة وراء هذه التكتلات الإقليمية وما ترمي إليه من أهداف، فضلا عن درجة التجانس والتماثل بين الترتيبات الإقليمية وبين التيارات المتبنية للإطار متعدد الإطراف